

ضد الحكومة أم ضد الفساد؟

علي قاسم
كاتب سروري
مقيم في تونس

الفاجعة التي حدثت منذ أيام في تونس وراح ضحيتها 27 شابا وشابة، وباتت تعرف بين التونسيين بفاجعة "حافلة عمدون"، فجرت الكثير من الغضب، قبل أن تثير الكثير من الجدل. العشرات من المقالات، والبرامج التلفزيونية وصفحات التواصل الاجتماعي اقتصرت في تونس على تداول المأساة. صحيفة "الصحافة" التونسية، نشرت العديد من مقالات الرأي حول الفاجعة، أحدها للكاتبة، منيرة رزقي، تحت عنوان "من يتحمل الوزر الأكبر".

"هذه جريمة كبرى، لا بد أن يحاسب من تسبب فيها. إنني لا أطلب سوى بمحاسبة المسؤولين الحقيقيين عن قتل من لا ذنب لهم، سوى أنهم أبناءنا، أبناء العجز والإهمال والتردي. كلنا فاسدون، لا استثنى أحدا. فاسدون حتى بالصمت العاجز قليل الحيلة. لست صاحب مصلحة خاصة،

وليس لدي معرفة بالأشخاص الذين اطلب بمساءلتهم، ولكن لدي علاقة ومصلحة في هذا البلد. لدي مستقبل هنا أريد أن أحياه. أنا لا أدين أحدا بشكل مسبق، لكنني أطلب المسؤولين الحقيقيين عن هذه الكارثة بالمثول أمام عدالتكم، لسؤالهم واستجوابهم.. فهل هذا كثير؟ سيدي الرئيس أنا ومعني المستقبل نلوذ بعدالتكم، فأغثونا، أغثونا".

هذه المقدمة استعارتها الكاتبة توطئة لمقالها بنكاء من فيلم "ضد الحكومة"، للفنان الراحل، أحمد زكي. في العام 1992 عرض فيلم "ضد الحكومة" للمخرج المصري عاطف الطيب. والفيلم يحكي قصة مافيا التعويضات وفساد الحكومة. بدأت أحداث الفيلم بحادثة اصطدام حافلة مدرسية بقطار نتيجة خلل في نظام تحويلات السكة الحديدية. يتولى القضية محامي تعويضات، قام بدوره الممثل الراحل أحمد زكي الذي يفاجأ أن من بين الضحايا ابنه من زوجته السابقة؛ فيستيقظ ضميره وينجح في تحويل القضية إلى قضية رأي عام.

"سيدي الرئيس نلوذ بعدالتكم، أغثونا". هكذا ختم أحمد زكي مرافعته قبل أحداث الربيع العربي، التي بدأت من تونس، بعشرين عاما تقريبا. ولكن صرخة الاستغاثة لم تصل للرؤساء ولا للمسؤولين. كانت أذانهم قطعة من صخر.

ما حدث، وما يحدث في دول المنطقة سببه الأول والأخير الفساد. في تونس، أحرق البوعزيزي نفسه بسبب فشل الدولة الناتج عن الفساد. الليبيون انتفضوا ضد حكومتهم بسبب الفساد. صحيح أن هناك تدخلا خارجيا، ولكن ما كان لهذا التدخل أن يتم لولا الفساد.

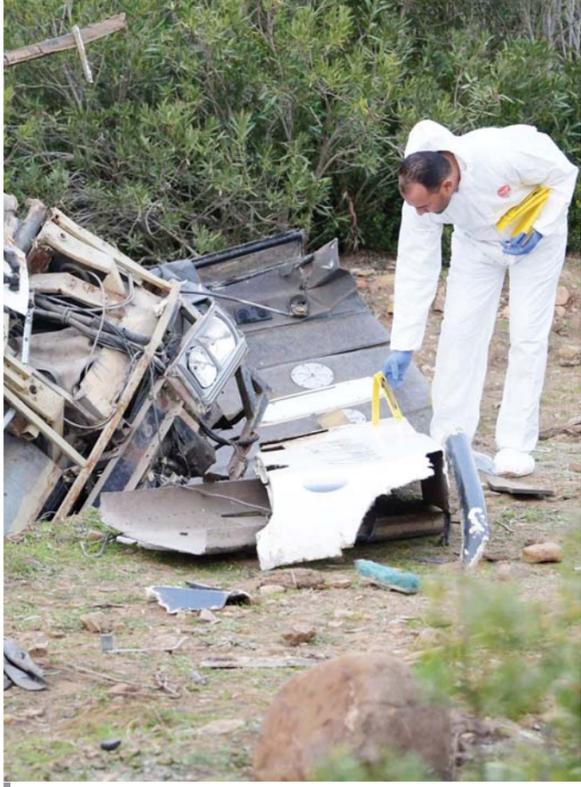
السودان، دولة أخرى فاسدة. وكذلك هو حال مصر والجزائر واليمن.

سوريا، الإقتتال فيها ليس بسبب الطائفية، كما يحاول الكثير تسويقه، بل هو الفساد. المتشددون وجدوا ثغرة نفذوا منها، وما كان ذلك ليحدث لولا الفساد.

هل يوجد اليوم اثنان يختلفان على أن ما يحدث في العراق سببه حكومات فاسدة تعاقبت على حكمه؟

الولايات المتحدة وإيران تسللتا إلى العراق عبر الفساد. يرصد اللبانيون، في البلد الذي كان يوما نموذجا للتطور بين الدول العربية، شعارات ضد الفساد الذي حول لبنان إلى دولة فاشلة.

الوضع الأمني المتردي، والوضع الاقتصادي الذي تحولت بتأثير منه دولنا إلى دول فاشلة يهرب منها أبناؤنا بالمئات يوميا، يخاطرون على متن زوارق بالية مهددة بالغرق. ويلحق المتفوقون منهم بوظائف عبر البحار بعد أن فشلنا في تشغيلهم. كل هذا ما كان ليحدث لولا الفساد الذي طال كل تفاصيل حياتنا. لم نخلق فاسدين، ولكن حكوماتنا الفاشلة حولتنا إلى شركاء في جريمة الفساد. فوضى المرور فساد. رمي أعقاب السجائر فساد. الرشوة مهما صغر حجمها فساد. التهرب من العمل وتصنع المرض فساد. لذلك لم يستفد أحمد زكي أحدا من تهمة الفساد. مليون أحمد زكي يصرخون اليوم في شوارع مدن عربية: سيدي الرئيس أغثونا، أغثونا.



الجزائر.. المناورات الانتخابية لحزب جبهة التحرير

قادة حركة التحرر الوطني تجاه الأزمة بشكل عام، وتجاه الانتخابات بشكل خاص، والانقسام الدرامي للراي العام الجزائري وضعف برامج المرشحين. من هذه الظواهر غير المعتادة في الساحة السياسية بكاء المرشحين أمام الجماهير، ولجوء بعضهم إلى الأضرحة والزوايا ورجال التصوف طلبا للتزكية الدينية. علما أن أحكام الدستور الجزائري تمنع هذا السلوك المخالف للقواعد القانونية التي تنص على أنه لا يجوز للأحزاب

زمنة من المسؤولين ورجال الأعمال التابعين للنظام على الاقتصاد الوطني في إطار الرأسمالية البيروقراطية التي تشكل نسيج أيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

ولكن هناك وجهة نظر أخرى، قابلة للاخذ والرد، ويحتاج أصحابها بان حزب جبهة التحرير ما يزال قادرا على صنع التوازنات وممارسة التأثير وتقرير جزء من مصير الانتخابات. وتستند وجهة النظر هذه إلى حجة مفادها أن معظم الأحزاب الجزائرية التي تكون

أزراج عمر
كاتب جزائري

بات من الواضح أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يصح بعد بسبب صدمة خروج رئيسه الشرقي، الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة السابق، من الباب الضيق بعد إجباره على الاستقالة من منصبه، وبسبب تورط عدد كبير من مسؤوليه في الفساد السياسي والمالي، وجزءا نشطاً من الداخل، وكذا نتيجة عدم توفر شخصية نظيفة وكاريزمية بين صفوف قيادته الحالية لترشيحها للانتخابات الرئاسية التي ستجري يوم 12 ديسمبر الحالي على ضوء هذه الوضعية التي يعاني منها هذا الحزب يتساءل المحللون: هل سيغوص حزب جبهة التحرير خسوفه السياسي بدعم مرشح ينتمي إلى حزب آخر؟ أم أنه سيفقد، في اللحظات الأخيرة، مع المرشح عبدالمجيد تبون الذي ما فتئ يلوح باستمرار أنه مرشح حر، علما أنه كان ولا يزال عضوا قياديا باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، ولا يوجد دليل على انسحابه الرسمي من هذا الحزب إلى يومنا هذا؟

تلمح بعض التفسيرات إلى أن جناح من هذا الحزب يرغب في دعم عز الدين ميهوبي الأمين العام بالنيابة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (الأرندي)، وحجة هذا الجناح أن هذا الحزب هو جزء من بنية النظام، وحليف تقليدي له ولأحزاب الموالية، ولكن لم يتضح بعد أن رغبة هذا الجناح تشمل الأجنحة الأخرى داخل جبهة التحرير. كما أن رغبة هذه الأجنحة لم تتحول إلى موقف رسمي ملزم لجميع أطرافه وأتباعه بالوقوف إلى جانب مرشح حزب "الأرندي" بدلا من دعم عبدالمجيد تبون أو حتى تشجيع عبدالعزيز بلعيد وعلي بن فليس وهما من أبناء هذا الحزب.

وفي الحقيقة فإن التلويح بأهمية الوعاء الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني في ترجيح الكفة لصالح هذا المرشح أو ذاك، هو مجرد فرضيات لأن القاعدة الشعبية في الجزائر لم تعد كما كانت في الماضي، بل إنها تغيرت بدفع من الحراك الشعبي حيث نجد قسما معتبرا من هذه القاعدة الشعبية، يتهم هذا الحزب بأنه المسؤول على خراب الحياة السياسية الجزائرية وأنه عزاب الفساد الناتج عن الحكم الفردي في ظل سيطرة

عندما يقدم السراج خدمة غير مسبوقة للجيش الليبي

الخاصة بين تركيا وليبيا التي لا توجد أصلا، وعدم توقيع تركيا على الاتفاقية الدولية لقانون البحار للعام 1982، ووفق ذلك فإن اتفاق الصخيرات يمنع على المجلس الرئاسي التوقيع على أي اتفاقية دولية إلا بمشاركة جميع أعضائه التسعة، والذين لم يبق منهم بصدد المباشرة إلا خمسة، بما يعني فقدانه أهلية اتخاذ القرارات، كما أن أي اتفاق لا يمكن تمريره إلا بعد حصوله على ترقية البرلمان المنتخب، وهو أمر مستحيل نظرا لأن حكومة المجلس الرئاسي ذاتها لم تحصل على تلك الترقية، ولا تزال منذ عام 2016 تعمل خارج الأطر القانونية والدستورية والتوافقية، معتمدة على تفويضات غير شرعية كنتيجة لسياسة الأمر الواقع التي فرضتها الأمم المتحدة.

الخبيرة التي تحظى بدورها بعضوية الاتحاد الأوروبي وبتعاطف غربي في ظل استمرار احتلال جزئها الشمالي من قبل تركيا بواسطة التدخل العسكري عام 1974.

ماذا يريد السراج من كل ذلك؟ كل المؤشرات تؤكد أنه وقع في سقطة عمره بخضوعه التام للوبي التركي الإخواني التركي في بلاده، وبدخوله في مواجهة مع شعبه ومع دول مؤثرة في المنطقة والعالم، وبمساعده نظام أردوغان على الاستمرار في غبه واستفازته لجبرانه، وتطاوله على القانون الدولي، ليجد نفسه وحيدا في مواجهة الجيش الوطني الذي يستمد شرعيته من برلمان بات بإمكانه عقد اتفاقيات مماثلة من دول شقيقة أو صديقة عبر حكومته المؤقتة التي ستجد مستقبلا من يرى فيها صمام الأمان للخروج بالبلاد من أزمتها، خصوصا وأنها تبسط نفوذها على حوالي 90 بالمئة من مساحة ليبيا.

الأثنين الماضي كان رئيس البرلمان عقيلة صالح في الرياض التي دعتة لزيارتها على جناح السرعة، وتلقى الثلاثاء دعوة لزيارة أقينا، وسيؤدي خلال ساعات زيارة للقاهرة، وسيلف وفودا بالقيام بجولة أوروبية ويعقد لقاءات داخل البرلمان الأوروبي في بروكسل الذي يضم في صفوفه نوابا من اليونان وقبرص. كما ستعمل مصر على استصدار مواقف من الاتحاد الأفريقي ومن الجامعة العربية لضمان سيادة ليبيا وإنقاذها من مغامرات السراج الأسير في قبضة أثمانته الشخصية التي يؤكد أنه ميله للبقاء في الحكم وحسابات الميليشيات والعصابات المودجة المحيطة به. لقد قدم السراج خدمة للجيش الوطني وقيادته العامة، عندما أثبت أنه غير قادر على صيانة الأمن، ولا على احترام القانون الدولي، ولا على فهم مستلزمات الجوار والعمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، ولا على كبح جماح أطماع هاوي العمل السياسي فيه خصوصا عندما تلقى مع أطماع الحاكم التركي محترف النهب والسلب والتوسع وكسب العداوات.

أما رخصته إلى حليفه القطري لمحاولة تلافي ردود الفعل الإقليمية والدولية عبر توجيه المبعوثين إلى الدوحة والاتصالات المباشرة مع قادتها، فلن يفيده في شيء، نظرا لاعتبارات عدة، منها أن قطر ذاتها تبحث عن حل للخروج من المازق الذي ورطت فيه نفسها، وأن اللعب مع الكبار سيلزمه دفع المقابل وهو الإطاحة بمجلسه الفاشل لقطع الطريق أمام المزيد من مغامراته غير محسوبة العواقب، خصوصا عندما يضع نفسه في مواجهة ليس فقط مع حلفاء مصر ومناصرى اليونان وقبرص، ولكن كذلك مع أعداء النظام التركي وهم كثر.

السراج قدم خدمة للجيش الوطني وقيادته العامة عندما أثبت أنه غير قادر على صيانة الأمن، ولا على احترام القانون الدولي، ولا على فهم مستلزمات الجوار والعمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية

وإلى جانب عدم شرعية الاتفاقية، فإن السراج يجد نفسه في موقف صعب ربما لم يحسب له حسابا، بقطعه جسور التواصل مع دولة عربية مركزية كعصر وبالتالي مع حلفائها الإقليميين والوليين ومع الاتحاد الأفريقي الذي ترأسه حاليا ومع الجامعة العربية التي توجد على أرضها، وذات الأمر بالنسبة لليونان الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي وصاحبة واحد من أبرز ثلاثة لوبيات فاعلة في الولايات المتحدة إلى جانب اللوبي اليهودي واللوبي الأرمني، وكذلك بالنسبة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

قدم فايز السراج رئيس حكومة الوفاق التي لا تتجاوز مساحة نفوذها 10 بالمئة من الأراضي الليبية، خدمة غير مسبوقة للقيادة العامة للقوات المسلحة المهتلة في المشير خليفة حفتر، بعد توقيعه بصفة الفردية على اتفاقتين مثيرتين للجدل مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأولى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري بما يعني فتح المجال أمام التدخل التركي المباشر في الشأن الليبي، والثانية مرتبطة بفضية المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة التي تسعى أنقرة إلى تكريسها في شرق البحر المتوسط من خارج منظومة القانون الدولي.

اليوم تجاوز الجيش الليبي دوره في مكافحة الإرهاب والتطرف والمليشيات الخارجة عن القانون وبتواضع المال العام، وفي العمل من أجل استعادة سيادة الدولة، ليصبح عنصر استقرار في المنطقة، مقابل سلطة في طرابلس فرضها المجتمع الدولي من خلال اتفاق الصخيرات قبل أربع سنوات بشرعية أممية غير مدعومة بشرعية الشارع والبرلمان والواقع الميداني، متورطة إلى حد الآن في التعامل مع الإرهاب والاعتماد على جماعات متطرفة ملاحقة في الداخل والخارج، وفي الفساد المالي والإداري، وصولا إلى تورطها في توفير الأوضاع الأمنية في منطقة شرق المتوسط ذات الحساسية الخاصة دوليا، عبر إعلان التبعية المباشرة للنظام التركي صاحب الإطعام التوسعية والمغامرات غير محسوبة العواقب والتي تمثل تهديدا معلنا للسلام العالمي.

تعتبر اتفاقية السراج مع أردوغان حول المنطقة البحرية باطلة دوليا لأسباب عدة، منها أنها تتجاهل وجود الجزر اليونانية مثل كريت وريودس كنقاط فصل بين الطرفين، لا يمكن القفز عليها لتقسيم المصلحة الاقتصادية



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

